مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٩٤

الأربعاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة غيغن	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة دودا-بلونكا
	بيرو	السيد ميسا-كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة ترويلوس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيدة سابيلو
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد إيلي إيلا
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد الأحمد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/266، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٦١ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن تصويت اليوم على القرار ٢٤٦١ (٢٠١٩)، الذي يدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، يؤكد على الالتزام القوي والمستمر من جانب المجتمع الدولي بدعم السلام والاستقرار والتنمية في الصومال. لا تزال البعثة شريكا هاما لحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في منطقة القرن الأفريقي.

ونقدر جهود القائم بالصياغة في تجديد هذه الولاية. وتعتقد الولايات المتحدة أن وجود ولاية للبعثة تحدد بدقة أدوار الأمم المتحدة ومسؤولياتها وتتجنب استخدام صياغة لا تمت بصلة إلى البعثة أمر ضروري من أجل تعزيز فهم واضح فيما بين جميع الشركاء لتوقعات مجلس الأمن في الصومال.

بيد أنه بالنظر إلى سياق القرار والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الصومال، نعتقد أن الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة والفقرة ٢١ من المنطوق ينبغي أن تركز بشكل خاص على تقييم المخاطر ووضع استراتيجيات لإدارة المخاطر تتعلق بآثار الجفاف، والتصحر، وندرة الغذاء والمياه، وليس على أي سبب محتمل معين لهذه الآثار، مثل تغير المناخ.

وتؤيد الولايات المتحدة إدراج عبارات في القرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تسلط الضوء على الآثار السلبية لبعض الكوارث الطبيعية على استقرار الصومال. فالجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي والتغيرات البيئية يمكن أن تؤثر جميعها سلبا على استقرار أي بلد. ويمكننا بل ويجب علينا أن نناشد الأمم المتحدة والحكومات مراعاة تلك التداعيات في إطار تخطيطها. ونؤيد عمل الأمم المتحدة في وضع استراتيجيات لتقييم وإدارة المخاطر ودور مجلس الأمن في التصدي لتحديات محددة مثل الجفاف

والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي والتغيرات البيئية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أتقدم بخالص التعازي والمواساة لأسر وأحباء ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في كينيا ونيوزيلندا وبلدي الصومال، والتي أسفرت عن إصابات وأودت بحياة العديد من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم أخي صقر إبراهيم عبد الله، نائب وزير العمل والشؤون الاجتماعية. إننا ننعي معا ضحايانا ونتضامن لمكافحة خطر الإرهاب الدولي الذي لا هوية له والذي لا يعرف الحدود.

وأود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأود أيضا أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة بهدف اتخاذ القرار ٢٤٦١ (٢٠١٩) وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

نرحب باتخاذ القرار بالإجماع ونقدر الدعم والمشاركة البناءة من أعضاء المجلس الملتزمين بدعم الصومال والجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للتحديات المعقدة العديدة التي تواجهها. إن القرار المتخذ اليوم يقدم المساعدة الضرورية إلى حكومتنا ويمكن أن ييسر إنجاز سياستنا لتطوير الصومال في عدة مجالات، منها الشمول السياسي والحوكمة والتنمية الاقتصادية والأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للأمين العام أنطونيو غوتيريش عن تقديرنا الكبير على التزامه الشخصي بالنيابة عن الصومال وشعبها، وكذلك أن أؤكد له تعاوننا ودعمنا الكاملين لمنظومة الأمم المتحدة. ونعتقد أن القرار الذي اتخذ اليوم سيكفل أن يصبح الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما البعثة، فعالا حقا. إن عمل الأمم المتحدة قائم على الاحترام والتعاون بين المنظمة والبلد المضيف على مختلف المستويات. ونتطلع إلى الالتزام بتلك المبادئ.

ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن والمجتمع الدولي وجميع الشركاء الآخرين المشاركين في بناء مستقبل الصومال متفقون على أن مشاكل الصومال تتطلب حلولا صومالية. ولذلك، فإن تعزيز تولي المسؤولية على الصعيد المحلي والاستفادة من نظامنا القُطري عناصر هامة في بناء قدرات دولتنا من أجل الحفاظ على الأمن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن كفالة النمو وتوفير الخدمات العامة.

وبفضل الجهود الجارية التي تُبذل للاستفادة من نظامنا القُطري، حدث تحسن كبير في تطوير مؤسساتنا الحكومية وفي الشفافية والمساءلة، فضلا عن التنسيق فيما بين كافة أصحاب المصلحة. ويريد شعبنا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يتبوأ الصومال مكانه الصحيح في المجتمع الدولي. ولذلك، نتوقع المزيد من التعاون على أساس الاحترام المتبادل. ويطالبنا الشعب الصومالي بمواصلة تحمل المسؤولية عن قراراتنا وتشكيل مستقبلنا. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن شرعيتنا وتأثير قراراتنا، في نهاية المطاف، يتوقفان على تحقيق رغبات شعبنا ومصالحه.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.